المدرسة الثانوية الشاملة
بين الأصالة والاقتباس
دراسة مقـــارنة

للاستاذ حسن الدجيلي

الاستاذ بقسم التربية ـ كلية التربية ـ جامعة الرياض

خلاصة :

تجـــري في بعض الأقطار العربيـــة محاولات لاعـــادة تنظيـــم المدارس الثانويـــة بمرحلتيها المتوسطة والثانويـــة ، وبنوعيها : النظرى والمهنـــي ، وذلـــك بتطبيق تجربة مـــا يسمى « بالمدرسة الثانوية الشاملة » وتنبثق هذه المحاولات من عوامل كثيرة لعل في مقدمتها اقبال الطلاب المتزايد على المدارس الثانوية « النظرية » ، وبالتالي على التعليم العـــالى ، وعزوف كثيرين منهم عن المدارس « المهنية » والفنية والثانوية • ان هذه الظاهرة أحدثت خللا فـــي موازين التعليم ، ونقصا كبيرا في الكفايات الفنية التـــي تحتاجها خطط التنمية في معظم الأقطار العربيـــة ، واسفرت عن مشكلات كثيرة في نظام التعليم بوجه عام •

هذه الدراسة المقارنة محاولة لبيـــان الزمان والمكـــان الذي نشأت فيه المدرسة الثانوية « الشاملة » وأسباب قيامها ، والآمـــال التي كانت معقودة عليهـــا ، والعقبات التي اعترضت سبيلهـــا ، والفلسفة التي استندت اليها ، والنقاش الذي دار حولها ، والنجاح والفشل الذي واكبهـــا والمستقبل الـــذي ينتظرهـــا • وكذلـــك استعراض المحاولات التي بدأت في بعض الأقطار العربية ، وهي المملكـــة العربية السعوديـــة والأردن والعراق ، لتأسيس مدارس « شاملة » والأهداف التي تريد تحقيقها ، وأنواعها وطرائفهـــا ، وقدرتها على اصلاح التعليم النظرى والفني •

الاتجاه نحو المدرسة الشاملة

عـرض وتحليـل

قبل نصف قرن أو أكثر ظهرت في الولايات المتحدة الامريكية وفي كثير من أقطار غربي القارة الاوروبية ، وفي أعقـاب الحرب العالميـة الاولى ، حركـات سياسية واجتماعية دعت الى تجديد نظم التعليم القائمة وتقديم مزيد من الفرص التعليمية للبنين والبنات، وتركت هذه الحركات وما انبثقت عنها من مثل انسانية عليا آثاراً في النظريات والاتجاهات التربويـة ، وثار حولهـا نقاش طويل لدى المربين والمسئولين (١) ، بعد أن ظهرت في الساحة التربوية شعارات تنادى بـ « ديمقراطية التعليم » وتطبيق « مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (، و « بالتعليـم الثانوي للجميع » ، وبالمدرسة « الواحدة » في فرنسا ، و « مدرسة الشعب » في المانيا ، و « رفع سن التعليم الالزامي » ، و « تنويع التعليم » ٠

هذه الشعارات والاتجاهات والمناقشات زادت الوعي التربوي والاجتماعي في صفوف المواطنين بالقارتين الامريكية والاوروبية ، وتبدلت نظرة المجتمع الى «المدرسة» أكثر من ذي قبل ، فلم تعد مركزا تعليميا فقط ، أو دارا للمعرفة ، بل مؤسسة اجتماعية لا نظير لها ، ولا غنى عنها في صياغة مستقبل شعوب هاتيـن القارتين ، وأصبح الناس ينظرون اليها وكأنها « أداة تغيير اجتماعي » ، وطريقـا مفتوحا للتقدم ٠ وقد دفعهم هذا الاحساس العام الى ضرورة اعـادة النظر فـي التعليم الثانوي ، وتعميمه ، وتعميق مفاهيمه ، وتوضيح أهدافه ، واثراء مناهجه، ولا سيما بعد أن ارتفع سن التعليم الالزامي ، واستجدت مرحلة دراسية مجانية تساير مرحلة المراهقة اتاحت لابناء الارياف والعمال وابناء الطبقات الوسطى مزيدا من الفرص التعليمية التي تعدهم لحياة أفضل ، اسوة بغيرهم من ابناء الموسريـن الذين يواصلون تعليمهم في مدارس ثانوية « خاصة » ٠

ثنائية وديمقراطية التعليم

كان الناس يعتقدن أن نظاما تعليميا « ثنائيا » يقوم على نوعين متوازيين من التعليم ، هذا للفقراء وهذا للاغنياء ، هذا في مدرسة « رسمية » مجانية ، وهذا في مدرسة « خاصة » تستوفي الاجور لم يعد يفي بمطالب «الديمقراطية» ، ويتنافى مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، ويحدث تصدعا في البناء الاجتماعي . وانه لا بد من اعادة تنظيمه واصلاحه ٠ ولم يكن سبيل الاصلاح أمرا سهلا ، بعد أن استقر نظام التعليم على نمط « ثلاثي » يتألف (١) من مدرسة ثانوية «حديثة» يلتحق بها الاطفال الخاضعون لسن التعليم الالزامي (من الخامسة الى السادسة

عشرة وحتى أحيانا الى السابعة عشرة) (٢) ومن مدارس « فنية » مهنية ، وهذه كلها مدارس « رسمية » ، (٣) ومدارس علمية خاصة وعامة ، أي أهلية وحكومية.

وكانت المشكلة الكبرى التي واجهها المسئولون والمربون هي الطريقة غير العادلة وغير الموضوعية في نظر أولياء أمور التلاميذ ، التي كانت تستخدم في توزيع التلاميذ على هذه الانواع الثلاثة من المدارس ، والتي يراد بها خضوع الاطفال لاختبارات « انتقائية » صارمة وهم في الحادية عشرة من العمر أو يزيد بقليل ، وقبول المسار التعليمي الذي تقرره هذه الاختبارات . وكثيرا ما يجد أولياء الطلبة أن أطفالهم قد ألحقوا بمدارس (تلي المرحلة الابتدائية) ليست بمستوى اطفالهم ، ولا تطمئن رغباتهم . وتتلخص هذه الطريقة فيما يلي :G.C.E.

يتوقف انتقال الاطفال الى مدارس المرحلة الثانية (١١ سنة واكثر) على اجتيازهم سلسلة من الاختبارات ، وعلى تقارير المعلمين ومديرى المدارس وتوصياتهم كما ترويها السجلات : وهي عادة اختبارات ذكاء ، واختبارات السعي المدرسي ، واختبارا ت الاستعدادات العامة ، فيلتحق التلاميذ المتفوقون بمدارس ثانوية أكاديمية (علمية) . وهي المدارس المرموقة ، توصلهم الى التعليم الجامعي، ويلتحق « أوساط » الطلبة وطوائف « المتأخرين » بمدارس ثانوية « حديثة » وبمدارس «فنية» مهنية ، تعد من يشاء لاجتياز امتحان الدراسة الثانوية أو لاجتياز الامتحان لدخول الجامعات بمستويه الاعتيادى والمتقدم .

ظهور فكرة المدرسة الثانوية الشاملة

هذه الانواع من التعليم الثانوي ، وهذه الاختبارات « الانتقائية » أثارت ـ كما قلنا ـ كثيرا من المناقشات وهيأت الاجواء لاعادة النظر في بنية التعليم الثانوي ومحتواه واهدافه ، وادت الى قيام « مدرسة ثانوية شاملة » واحدة يلتحق بها جميع هؤلاء الطلبة ذوو المستويات المختلفة ، ويتلقون فيها مقررات دراسية علمية ومهنية وفنية واحدة ، ويتسلمون بعد تخرجهم شهادة واحدة ، مدرسة تجمع لا تفرق ، مدرسة يختفي منها ـ كما يزعم دعاتها ـ التمايز الطبقي ، ويتعزز الطابع الديمقراطي .

وصفوة القول ، ان المدرسة الثانوية « الشاملة » انبثقت من فلسفة اجتماعية واتجاهات تربوية واكبت التطورات التربوية في الاقطار الغربية ، والمثل الديمقراطية ، وارتبطت بنظام « التعليم الالزامي » ، وكانت تجربة أريد بها ازالة الفوارق الطبقية من المجتمعات الغربية ، أو تقليصها ، وتعميق المفاهيم الديمقراطية ، وتعزيز « المواطنة » الاجتماعية . فكانت بدايتها الاولى في الولايات المتحدة الامريكية ، وانتقلت منها الى الاقطار الاوروبية بعد الحرب العالمية الاولى،

ثم انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية ، ولا سيما في بريطانيا وبعض الاقطار الاوروبية · وحينما ارتفعت الى مصاف « الشعارات » لدى بعض الاحزاب العالمية واليسارية انتشرت انتشارا سريعا ، وصارت تؤلف جزءا من سياستها التعليمية· فهي مدرسة واحدة ، تتعدد أغراضها ، وتتنوع مقرراتها الدراسية الى ثقافية وعلمية ومهنية وفنية ، يضمها منهج واحد ، متعدد المسارات ، يتيح لكل طالب فرصا تعليمية متنوعة تساير حاجاته واستعداداته وأولاعه ·

وعلى سبيل المثال نتناول بايجاز تجربتين مهمتين : التجربة الامريكية وما آلت اليه ، والتجربة « الانكليزية » وما تلاقى من معارضة وانتقادات شديدة على الرغم من ازدياد سرعة انتشارها ، وهي الان تؤلف نمطا من انماط التعليم الثانوى في كل من انكلترة وويلز · وسيكون اهتمامنا بالتجربة الانكليزية أكثر لما تلقى من تأييد ومعارضة في وقت واحد · ونختتم هذا العرض والتحليل بالاشارة الى المحاولات التي تقوم في كل من العراق والمملكة العربية السعودية والاردن ·

أولا ـ التجربة الامريكية

نشأت في الولايات المتحدة الامريكية اتجاهات جديدة في التعليم الثانوى كان من أهمها الاتجاه نحو رفع سن التعليم العام (الالزامي) ليشمل مرحلة الدراسة الثانوية وقيام مدرسة ديمقراطية متحررة من التقاليد الاوروبية (١) وتكون أبوابها مفتوحة لجميع الطلاب والطالبات ، أيا كانت أصولهم الاجتماعية واستعداداتهم ، وقادرة على تحقيق المثل الديمقراطية التي ينشدها الشعب الامريكي ، وهذا هو الاعداد العام ، وعلى تقديم مقررات مهنية متنوعة تؤهلهم لمتطلبات العمل والانتاج ، وهذا هو الاعداد المهني ، ومقررات أكاديمية (علمية) تؤهلهم لمواصلة دراساتهم العالية ، وهذا هو الاعداد للدراسة الجامعية التخصصية· وكذلك تقديممقررات رائدة (استطلاعية)، استجابة لاولاعهم ورغباتهم الخاصة · هذه المدرسة ذات الاغراض المتعددة صارت تعرف بعدئذ بالمدرسة الثانوية الشاملة (٢) ، وذهب دعاتها الى أنها أفضل سبيل لتوفير تعليم ثانوي عام للشباب كافة ، حيث تتعدد وتتنوع المقررات الدراسية في منهج واحد ، وتحت سقف واحد ، تتضمن مقررات عامة ، وعلمية ، ومهنية (٣) ·

سارت حركة « المدرسة الشاملة » سيرا مطردا في الولايات المتحدة ، ولم تتعرض لانتقادات الا بعد فترة من تأسيسها · وقد حذر أحد المربين الامريكيين وهو الاستاذ كاندل (Kandel) أولئك الذين ينتحلون تجارب تربوية أو يقلدون

تجربة المدرسة الشاملة الامريكية من دون وعي عميق ، وقال أن معظم الآراء التي يطرحها دعاتها تستند الى دوافع سياسية وافتراضات عقائدية لا يركن لصحتها كثيرا ، وبالتالى لا يصح قبولها · وبعبارة أخرى شجب « كاندل » الادعاء بأن المدارس الشاملة تعمق الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي وان غير الشاملة تنسفها أو تعيق تنميتها ، ورد على هذه المزاعم قائلا :

« ان فشل المدارس الشاملة في تحقيق أي من النتائج المتوقعة منها لا يعترف به مؤيدو هذا النمط الشامل من المدارس ، فلو قورنت قدرتها على تنمية روح التعاطف والتفاهم بين مختلف الفئات الطلابية بقدرة المدارس ذات المسار الواحد لما كانت اكثر كفاية على تحقيقها · يضاف الى هذا ان دعاة هذه المدرسة الشاملة لم يشيروا الى نتائج الدراسات التي تؤيد وجهات نظرهم في قدرتها على التأثير في الاصول الاجتماعية للطلاب والطالبات ، ولم يأخذوا بعين الاعتبار المواقف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتبدى بعد انهاء حياتهم المدرسية » · وخلص الى القول « بان المدرسة الشاملة التي توجه عنايتها الى الطالب الوسط فقط ، تكون سرعة حركتها أعلى جدا من حركة الطالب البطيء . وابطأ جدا من حركة الطالب السريع (٤) · Too fast for the slow and too slow for the fast

منذ عام ١٩٦٥ أدرك المربون ، ولا سيما بعد التفوق الفني الذي أظهره الاتحاد السوفياتي في غزو الفضاء الخارجي ، ان حاجة الولايات المتحدة الى التدريب الفني والمهني قد اصبحت ماسة جدا (٥) ، وأن خطط التدريب لا تحتل المكان المناسب في نظام التعليم العام ، وان نسبة العطالة في صفوف خريجي المدارس الثانوية العامة اعلى من نسبة العطالة بين خريجي المدارس الثانوية الاختصاصية ، وان معظم هؤلاء العاطلين هم من خريجي المدارس الثانوية الشاملة (٦) ·

وكشفت كثير من الدراسات ان عددا لا يستهان به من المدارس المسماة « بالشاملة » ليست بالمستوى المطلوب · وكشف وزير التربية في حكون الاتحاد (سدني مارلند S. Marland) في كلمة ألقاها في مؤتمر مديرى المدارس الثانوية النقاب من ان اكثر اهتمام مديرى المدارس كان منصبا على المقررات الدراسية التي تعد الطلاب الى الكليات لا على الاعداد الفني والمهني وحث المجتمعين على ضمان قدر من التوازن في المنهج داخل المدرسة الثانوية الشاملة · ومنذ ذلك الحين بدأ الاهتمام في المدارس الثانوية الاختصاصية يزداد سنة بعد أخرى (٧) ·

ثانيا ـ التجربة الانكليزية

تختلف حركة المدرسة الثانوية الشاملة في انكلترة* ذات التقاليد التربوية العريقة عن مثيلاتها في أقطار أخرى · ومع أن النظام التربوى الانكليزي معروف بالصمود ازاء التغيرات التربوية والاجتماعية السريعة ، وبانه يحتفظ برصيد كبير من الاصلاح والتغير ، كما يبدو في التقارير والدراسات والوثائق الرسمية ، الا أن الاصلاحات التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية ، وسرعة انتشار المدرسة الشاملة في اطار التعليم ، وظهور مواقف مختلفة ازاء قضايا التعليم خلال الستينات والسبعينات ، وما أسفرت عنه سياسة حزب العمال خلال السبعينات في اصلاح التعليم الثانوي وتعميم المدرسة الشاملة ، يستحق وقفة طويلة ·

في سنة ١٩٢٥ عقد مديرو المدارس الثانوية في انكلترة مؤتمرا سنويا طالبوا فيه بتعميم التعليم الثانوي ، وتأسيس مدرسة ثانوية واحدة للطلبة الخاضعين لسن التعليم الالزامي · وكشف المؤتمرون يومذاك عن مساوىء نظام التعليم وعجزه عن توفير فرص تربوية متساوية الى جميع البنين والبنات ، وشجبوا طابعه الاجتماعي ، واتهموه بانه يعمق الفوارق الطبقية بدلا من تخفيفها · ونشطت الجهات المسئولة والمنظمات المهنية في معالجة مشكلات التعليم ، وعهدت وزارة التربية الى « اللجنة الاستشارية للتعليم الثانوي » سنة ١٩٣٣م بدراسة اوضاع المدارس العلمية والفنية وتقديم توصيات بشأن تنظيم المدارس التي تلي مرحلة الدراسة الابتدائية ، وتناولت الطلبة الذين تجاوزوا الحادية عشرة من العمر وبلغوا السادسة عشرة · وتضمن تقرير اللجنة توصية بتأسيس مدارس ثانوية ذات أغراض متعددة ، اطلق عليها فيما بعد اسم « المدرسة الشاملة » (٨) ·

ومع أن التقرير تضمن سياسة تعليمية « جذابة جدا » بيد انها ظلت مترددة في اتخاذ توصيات حاسمة بالنسبة لمستقبل المدرسة الثانوية الشاملة واشارت على وجه التخصيص الى المشكلات الادارية التي ستواجهها ، والى حجم المدرسة ، وأوصت بعدم تجاوز عدد طلابها عن ٨٠٠ طالب (٩) · وفي الوقت نفسه حبذ التقرير استمرار التنظيم الثلاثي للتعليم الثانوى القائم على مدارس ثانوية حديثة ، وفنية ، وعلمية · وأوصى أن تكون السادسة عشرة من العمر الحد الادنى للتعليم الالزامي (١٠) ·

وتعزيزا لموقفها استشهدت اللجنة برأي الاستاذ اسحق كاندل Kandel ـ ، وهو من المربين الامريكيين ، حول التجربة الامريكية ، وخلاصته ان المدرسة ذات

الغرض الواحد قد تكون اصلح للطالب المتوسط من المدرسة ذات الاغراض المتعددة · ومما قاله التقرير : « وأخيرا بدأنا نعترف بان المدرسة الواحدة ربما تسدى أفضل خدمة للطالب ، لكنها لا تنصف الطلاب الاذكياء ولا الاغبياء ، وأن محاولاتنا لتقديم مسارات ثقافية عامة واخرى مهنية تجرى معا في المدرسة ذاتها قد تؤدى الى فشل المسارين معا » ·

ظلت فكرة المدرسة الشاملة تداعب كثيرا من المربين والمسئولين · فأصدرت وزارة التربية كتيبا لهذا الغرض بعنوان « التعليم الثانوي الجديد » The New Secondary Education لتنمية الوعي التربوي في صفوف المعلمين والاداريين وأولياء أمور التلاميذ بحثا عن صيغة مشتركة لتنظيم التعليم الثانوي ترضاها جميع الاطراف المعنية · واصدرت كذلك عدة تقارير ودراسات تناولت افضل السبل لتعليم ذوى القدرات الوسط ودون الوسط من الطلاب ·

ولادة المدرسة الشاملة :

عززت الدراسات والمؤلفات التي ظهرت في انكلترة الاتجاه نحو تأسيس مدارس شاملة ، وكان لحزب العمال دور فعال في الدعوة لتأسيسها عملا بمبدأ « ديمقراطية التعليم » (١١) ، ففي سنة ١٩٥٣م مثلا نشر رسالة بعنوان « بريطانيا أمام التحدى » شرح فيها الاغراض الاجتماعية والسياسية التي تستند اليها سياسة الحزب التعليمية ، وجاء فيها : « ان الهدف الاول الذي يتوخاه الحزب هو نسف التمايز الطبقي القائم في المجتمع ، لان بقاءه واستمراره يعود الى النظام الثلاثي ، الذي يتألف من ثلاثة انواع من المدارس لا يتحقق فيها مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، ولا المساواة في المكانة ، ما دامت هذه المدارس تتفاوت في خدماتها وفي مستويات هيئات التدريس ·

وصف « تقرير غروثر » Grawther Report المدرسة الشاملة وصفا تاما ، وأشار الى الوظائف الملقاة على عاتقها ، والى وظيفتها الاجتماعية والتربوية ، وناشد المربين الا تكون مواقفهم ازاء المدرسة الشاملة منبثقة من مواقف « عقائدية » بل من مواقف حرة مستقلة ، فلا يشجبونها الا بعد قيامها وسماع صوتها ، ولا يحسبونها وصفة تربوية يمكن تطبيقها تطبيقا عاما شاملا (١٢) ·

لم تتوقف الدعوة لتأسيس المدرسة الشاملة قط ، بل ظلت مستمرة وقوية ، واتخذت طابعا سياسيا اكثر مما كان متوقعا ، وانحسرت مبرراتها التربوية قليلا ، ولاقى الاتجاه العام في تأسيسها ، سواء باقامة مدارس مستقلة أو بدمج مدرسة ثانوية باخرى فنية ، قبولا حسنا لدى الجميع · وقد اعلنت

حكومة العمال في سنة ١٩٧٤ « انها مصممة على تنظيم التعليم الثانوي كله وفقا لنموذج المدارس الثانوية الشاملة ، وعلى الغاء اختبارات الانتقاء · وفي خطاب العرش بتاريخ ٢٩ اكتوبر عام ١٩٧٤ وردت اشارة الى أن الحكومة تعطي اهتماما خاصا بتطوير التعليم الثانوي بحيث يصبح جميعه من النوع الشامل » (٢) · وفي سنة ١٩٧٥ ظهر مدى التقدم الكبير الذي احرزته سلطات التعليم المحلية في تنظيم مدارسها الثانوية على اساس « الشمول » (١٣) وقيل ان عدد الطلبة سيرتفع خلال العام الدراسي ١٩٧٨/٧٧م الى حوالى مليون ونصف طالب ، اي بنسبة ٧٠٪ من مجموع طلبة المدارس الثانوية · ومن المتوقع أن ترتفع خلال السنوات الخمس القادمة الى ٨٠٪ ·

يتضح « ان المدرسة الثانوية الشاملة تضم تلاميذ يمكنهم ان ينطلقوا بنجاح في دراستهم الاكاديمية او التكنولوجية الى الحد الذي يهيىء لهم متابعة الدراسة الجامعية ، كما أنها تضم تلاميذ ذوي قدرات محدودة يستطيعون ان يستفيدوا من البرامج المنظمة تنظيما مناسبا لهم · وبين هاتين الفئتين توجد فئات اخرى من التلاميذ يختلفون في مستوى قدراتهم وينبغي أن تتلقى كل فئة من هؤلاء ذلك النوع من التعليم المناسب لمستواها · واذا كان التلاميذ يتلقون برامج مختلفة في النوعية ، ينبغي ان نشير الى حقيقتين : الاولى وجود برنامج اكاديمي عام ، وبرنامج عملي ، وانتاجي عام · وهذان موجودان بالنسبة لكل تلميذ ··· والحقيقة الثانية وجود برنامج ثالث يتضمن مواد يمكن ان يتلقاها ذوو القدرات المختلفة في نوع من التعليم الجمعي لا يتوزع فيه التلاميذ الى مستويات وذلك مثل التربية الرياضية ، والموسيقى ، والتربية الفنية · ويمكن أن تسلك المدرسة مثل ذلك في مواد أخرى كالتربية الدينية » (١٤) ·

ويؤكد « الكتاب الاخضر » الذي اصدرته حكومة العمال في صيف ١٩٧٧ ان جملة تغيرات طرأت على المدارس الثانوية ، ان التعليم قد أصبح أكثر تنوعا واوسع مدى ، وان نسبة عالية من الطلبة اليوم يؤدون امتحان الدراسة الثانوية G.S.E. ، وامتحان الدخول الى الجامعات المعروف بـ G.C.E. General Certificate of Education بمستويه العادي والمتقدم . واصبح الاهتمام بمحتويات مقررات العلوم الطبيعية والرياضيات واساليب التدريب أكثر من ذي قبل ، وصارت في متناول جميع الطلاب · كما ان فرص تعليم اللغات الاجنبية قد اتيحت لمختلف المستويات ، وصار بمقدور الطلبة الذين تتراوح اعمارهم بين ١١ ـ ١٤ سنة يتلقون مقررات اساسية مشتركة هي الرياضيات والعلوم واللغة الانكليزية وآدابها ، والانسانيات ، والفنون والاشغال اليدوية ، والتربية البدنية والتربية الدينية · وبمقدورهم مواصلة دراسة هذه المقررات حتى السادسة

عشرة ، ولكن على نطاق ضيق ، ولفترة اقل من الوقت المخصص لها ، لتمهد الطريق لدراسة مقررات جديدة تساير حاجات الطلبة المتفوقين والراغبين في مواصلة الدراسة بعد السادسة عشرة من العمر ، وهي نهاية سن التعليم الالزامي ، استعدادا لاداء امتحان شهادة التعليم العام (١٥) ٠

ثالثا ـ المشكلات التي واجهت المدارس الشاملة

واجهت حركة تنظيم المدارس الثانوية في انكلترة على اساس المدرسة الشاملة مشكلات كثيرة (١) ، واستطاع المسئولون والمربون تذليل معظمها ٠ ومن أهمها مشكلة البحث عن أفضل صيغة لتنظيم الدراسة وتوزيع الطلبة المتفوقين والاسوياء والمتأخرين على مسارات علمية وفنية وحديثة ٠ هل يجرى تعليمهم في مدرسة « شاملة » كبيرة أو في مدرسة ذات اغراض متعددة ، هدفها العناية بجميع أنواع القدرات وبمختلف المستويات ، بحيث يصنف طلابها ضمن مجموعات ، وطبقا لمسارات معينة تجاري تصنيف المدارس الثانوية من علمية وفنية وحديثة ، لا يستبعد أن يرتكب دعاة المدرسة الشاملة ذات الخطأ الذي ارادوا تلافيه ، حينما يضمون ثلاثة انواع من المدارس في مدرسة واحدة (١٦) ٠

من المشكلات ما يتعلق بأبنية المدارس ، ويتضح من وجهات النظر المختلفة ان سعة المدرسة الشاملة اصبح مشكلة كبيرة ، وان معالجتها تتطلب دراسة أروقة التعليم ونوعية البناء ، وتهيأة مساحات كافية يمارس فيها الطلاب نشاطاتهم ، واعداد ما يلزم من امكنة للاستراحة ، هذا فضلا عن ضرورة ترابط الابنية المنتشرة في ساحة المدرسة لضمان سهولة التنقل والاتصال ، بحيث يكون الاشراف الادارى فعالا ٠

ان جميع هذه المتطلبات تحدّت الرواد الاوائل للمدرسة الشاملة ، خصوصا وان حجمها وشكلها وموقعها يؤلف عوامل مهمة لتمكينها من اداء دورها الكبير في ميدان التعليم ٠ وقد جعلت هذه العوامل المختصين والاداريين يقترحون اشراك فريق من الاداريين والتربويين والمهندسين والفنيين في وضع تصاميم الابنية لتحقق أغراضها المنشودة » (١٧) ٠

رابعا ـ المعارضة تثير قضية دستورية

لو تابعنا سير التطورات التي رافقت حركة « المدرسة الثانوية الشاملة » في انكلترة خلال السنوات العشر الماضية ٧٠ـ١٩٧٩م لخرجنا بنتيجة واحدة وهي أن قطاعا كبيرا من قطاعات الشعب الانكليزية يعارض السياسة التعليمية

التي اتبعها حزب العمال في تحويل المدارس الثانوية المختلفة الى مدارس شاملة عن طريق السلطة المركزية ، وان مستقبلها محفوف بالتكهنات · وربما سيكون مصيرها ذات المصير الذي وصلت اليه معظم المدارس الشاملة في الولايات المتحدة الامريكية · أي استمرار العمل بجميع انواع المدارس الثانوية ، بما فيها الشاملة وقيام مدارس ثانوية فنية اكثر تخصصا من ذي قبل ·

وما دام الحزبان الحاكمان يضفيان على هذا النوع من التعليم الثانوى تصورا سياسيا وتربويا واجتماعيا خاصا ، فلا غرابة أبدا من استمرار معارضة المحافظين وشجب أية خطة تربوية تفرضها السلطة المركزية على السلطات المحلية المسؤولة أصلا عن التعليم · فالمحافظون يرون في « تدخل » السلطة المركزية خرقا لتقاليد البلاد الديمقراطية القائمة على الاستقلال والحرية التي تتمتع بها سلطات التعليم المحلية ومؤسسات البلاد التربوية ، واعتداء على الطلاب وتحديا لسلطة أولياء أمور الطلاب والطالبات في حرية تعليم ابنائهم ·

في سنة ١٩٧٠م أصدرت حكومة العمال أوامرها الى جميع سلطات التعليم المحلية باتخاذ الاجراءات المطلوبة لتحويل جميع المدارس الاكاديمية (العلمية) الرسمية Grammar Schools ؛ الى « مدارس شاملة » في موعد أقصاه عام ٧١ـ١٩٧٢ الدراسى · كانت هذه الخطوة ايذانا بتصعيد هذا الخلاف حول مستقبل المدارس الثانوية الشاملة ، واتخذ الخلاف شكلا مكشوفا بين عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ عقب الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء (جيمس كالاهان) في جامعة اكسفورد، وفيه ناشد جميع المختصين والمشتغلين بقضايا التربية والتعليم عقد « مناقشة كبرى » مفتوحة لاستعراض ما وصلت اليه أوضاع التعليم في انكلترة وويلز ، ولاسيما بعد أن أظهرت الاحصاءات أن مستوى التعليم الثانوي آخذ بالانخفاض · وكان المحافظون يحاولون منذ صدور القانون «تعويق» عملية « تحويل » المدارس الثانوية « العلمية » الى « شاملة » أو على الاقل تجميد القانون تحت شعار الحافظ على مستويات «التعليم الثانوية» (١٨) وانتهزوا فرصة عقد الندوة ، وطالبوا باستثناء المدارس « العلمية » من « التحويل » وتعضيد المدارس الثانوية الاخرى « المساعدة ماليا » ، وتشجيع استمرارها لتكون رمزا للتفوق العلمي الذي طالما اتصف به ـ كما قالوا ـ نظام التعليم في انكلترة وويلز · واستمر الخلاف قائما، ولا سيما بعد فشل عملية تطويق معظم المشكلات التي تسببت عن التحويل · « فمن المدارس ما كانت مستوياتها عالية ، ومنها ما كانت واطئة · وفي تصور الآباء ان المدارس الشاملة أخفقت حتى الان في رفع مكانتها التربوية الى مصاف المدارس الثانوية الاخرى ، اذ بدون الحفاظ على هذه المستويات تنهار المثل العليا التي بررت قيامها ··· » (١٩)

في صيف عام ١٩٧٦ بدأ الرأي العام يولى مشكلات التعليم العام أهمية خاصة ، ولا سيما بعد تصاعد موجة العنف لدى المراهقين وتدني المستويات الدراسية ، وطالبت وسائل الاعلام معالجة الموقف وصادف خلال هذه الفترة ان رفض المجلس المحلي لمقاطعة تيمسايد Tameside . (التابعة لمنطقة مدينة مانجستر الكبرى) تنفيذ تعليمات وزير التربية والعلوم (فردريك مولى F.Mulley) لتحويل مدارسها الى مدارس « شاملة » خلال العطلة الصيفية ، بحجة قصر المدة التي خصصها القانون ، كما صادف ان حلت السيدة شيرلى وليامز Shirely Williams محل الوزير المستقيل. وحينما قدمت « الكتاب الاخضر » الى مجلس العموم ، الذي اشارت فيه الى النجاح الذي حققته « المدرسة الشاملة » والى المشكلات التي واجهتها خلال مرحلة « التحويل » ارتفعت أصوات المعارضة منددة بالسياسة التعليمية التي يتبناها حزب العمال . ونظرا لاهمية هاتين القضيتين (تيمسايد والكتاب الاخضر) ندرج فيما يلى خلاصة عنهما :

أ ـ قضية مدارس تيمسايد :

كان المجلس المحلي لمقاطعة تيمسايد ، وعدد قليل من سلطات التعليم المحلية ، قد تخلف عن تنفيذ اجراءات « التحويل » خلال الفترة القانونية المحددة. فرفع وزير التربية (مولى) دعوة على مجلس المقاطعة في احدى محاكم لندن استنادا الى المادة ٦٨ من قانون التعليم لسنة ١٩٤٤ ، التي منحت الوزير سلطة التدخل في شئون التعليم اذا ما تكونت لديه قناعة كافية بان سلطة من سلطات التعليم قد اخذت تمارس عملا ، أو تنوي ان تمارس عملا على وجه غير مقبول . وكسب الوزير الدعوى ، فأستأنف مجلس مقاطعة تيمسايد الحكم فكسب الدعوى ضد الوزير . فعاد الوزير واستأنف الحكم ، فردت المحكمة دعواه ، ولكنها في الوقت نفسه اجازت تمييز الحكم لدى أعلى محكمة دستورية في البلاد وهو مجلس اللوردات . فنظر المجلس في الدعوى ، وأصدر قرارا (٢٠) تاريخيا بالنسبة لادارة التعليم في انكلترة وويلز مؤكدا استقلال سلطات التعليم المحلية في ادارة شئونها التعليمية . ومذكرا بان الاوامر directives التي وجهها الوزير الى مجلس مقاطعة تيمسايد عمل غير قانوني ، وانه ارتكب خطأ فاحشا حينما تدخل في الاسلوب المتبع لتحويل المدارس الثانوية من علمية الى شاملة . وقد ترتب على صدور هذا القرار ان أوقفت بعض سلطات التعليم اجراءات « التحويل » التي شرعت بها ، وتركت المدارس « العلمية » وشأنها، وواصلت عملية توزيع التلاميذ على المدارس الثانوية المختلفة ، باستخدام اختبارات الانتقاء كالعادة .

استقبل المحافظون قرار المحكمة العليا بارتياح كبير ، وصرح وزير التربية المرتقب في حكومة المحافظين (جون ستيفاس) : « انها لضربة ثانية نوجهها لمنع

الآباء اختيار نوع التعليم الذي ينشدونه لاطفالهم ، وتأكيد استقلال سلطات التعليم المحلية ودرء تدخل السلطة المركزية ، وصيانة حرية المواطنين ... » وعلقت كبريات الصحف البريطانية على هذا القرار ، وذكرت واحدة منها « ان نجاح حزب المحافظين في الانتخابات المحلية التي تناولت قضايا التعليم عبرت عن مدى القلق الذي كان يساور الناخبين من جراء انخفاض مستوى التعليم في المدارس الشاملة » كما أن قرار المحكمة العليا جاء تحذيرا لوزير التربية والعلوم من اساءة استعمال السلطة طبقا للمادة ٦٨ من قانون التعليم ، وتعبيرا عن ضرورة تجنب استعمال هذا الحق الا في الحالات ذات الطبيعة الملحة ، وان يكون استخدامه بعيدا عن الصراعات الحزبية السياسية كل البعد » (٢١) .

ب ـ الكتاب الاخضر لسنة ١٩٧٧ :

بعد الانتقادات الموجهة من المحافظين لنظام التعليم العام والتعليم الثانوى بوجه خاص ، وانخفاض مستويات التعليم ، وضعف التلاميذ في المهارات الاساسية (القراءة والكتابة والحساب) وتدني المؤهلات المسلكية للمعلمين . وتصدع أساليب الضبط والنظام ، وتصاعد حدة العنف لدى المراهقين دعا رئيس الوزراء ـ كما ذكرنا من قبل ـ في خطاب القاه سنة ١٩٧٦ الى تنظيم « مناقشة كبرى » Great Debate لتشخيص مواطن الضعف في نظام التعليم ، يشترك فيها أكبر عدد ممكن من الآباء والامهات وارباب العمل ، ونقابات العمال ونقابات المعلمين والمسئولين من رجال التعليم. وكانت احدى نتائج هذه «المناقشة الكبرى» صدور « الكتاب الاخضر » (٢٢) .

انصب اهتمام « الكتاب الاخضر » على تعليم الاطفال الذين هم في سن التعليم الالزامي فقط (من ٥ ـ ١٦ سنة) ، واستعرض التقدم الذي حققه التعليم ، وناشد أعضاء البرلمان تقديم اية مقترحات يرونها بناءة وجديدة في اصلاح نظام التعليم العام ، وتفنيد أية توصيات يرونها عاجزة عن تحقيق الغرض المطلوب . وقد اعترف الوزيران المختصان بانه لا توجد حلول نهائية لقضايا التربية والتعليم ، وان النقاش حولها لا حد له ، وأن جل ما يسعيان اليه هو صياغة اهداف جديدة ، وطرق جديدة لبلوغ هذه الاهداف ، وان الوقت قد حان لطرحها . وما « الكتاب الاخضر » الا مسعى لتحقيق هذا الاتجاه .

تضمن الكتاب الاخضر عدة توصيات وأكد ان الحكومة ماضية في تطبيق سياستها التعليمية في كل من انكلترة وويلز ، وتحويل المدارس « العلمية » الى مدارس « شاملة » ، والغاء اساليب الانتقاء الى الابد ، واشار كذلك الى التغيرات الكبرى التي طرأت على التعليم خلال السنوات التي انقضت وسرعتها وعمقها

وروعتها · واستطرد قائلا : « ان حكومة العمال مصممة على المضى في سياستها ، وان ٧٥٪ من المدارس الثانوية قد تحولت الى مدارس « شاملة » وانطوى نظام الانتقاء ، وقال : لقد تغير محتوى التعليم ، كما تغير هيكله العام فمتطلبات المنهج قد تجددت وتنوعت ، ووسائل التعليم وأساليب التقويم قد تغيرت ، وان هذه التغيرات واشباهها اثارت مناقشات طويلة في صفوف المربين واولياء امور الطلبة حول الانجازات والمستويات التي تمت ، والاهداف التي تحققت ··· اننا نتلمس بعض نقاط الضعف في نظامنا التعليمي ، ونشعر بان حاجات لم تسد بعد ··· ان هذا الكتاب الاخضر ينطوى على توصيات لتلافي هذا الضعف ، وسد هذه الحاجات ·

واعرب التقرير كذلك ان المدارس الشاملة تعبير عن حاجة الشباب لتربية تعدهم لمجتمع جديد غير المجتمع الذي ألفوه ـ مجتمع يعني بقابلياتهم ، ويحترمها ، ويوصلها بكل جانب من جوانب الحياة · وقال : « ان التعليم الذي واكب ماضينا الامبراطورى لم يعد قادرا على تلبية مطالب حاضرنا » · وستظل المدرسة الشاملة تحتل مركز الصدارة في سياسة الحكومة التعليمية ، لانها جاءت لتوفر لكل تلميذ فرصا تعليمية تواكب استعداداته ورغباته ، وانها تدرك أهمية قيام مدرسة واحدة لجميع الشباب مهما اختلفت اصولهم الاجتماعية ، وعلى مقاعد متقاربة ، واجواء واحدة بغية اعدادهم لحياة اكثر اتحادا وتفاهما ، وان على مدارسنا مسئولية اعداد الشباب اعدادا سليما ، بنقلهم الى مجتمع الراشدين والى آفاق العمل المنتج ، هذا فضلا عن تزويدهم بمنهج أكاديمي وتفهم نظامنا السياسى الديمقراطي تفهما حقيقيا ، وتفهم الوظائف التي ستناط بهم ، واقتصادنا المختلط ونشاطنا الاقتصادى والصناعي اللذين هما عماد ثروتنا الوطنية (٢٣) ·

في ٢١ تموز (يوليو) ١٩٧٧ ناقش مجلس العموم توصيات الكتاب والبرلمانية ، وقال : لا يسعهما التنازل عن قيادتهما التربوية ، وتحدوهما رغبة منهج مشترك للمدارس الثانوية الشاملة ، انطلاقا من مسئوليتهما السياسية شديدة لعقد اتفاق متعدد الاطراف مع جميع المعنيين بشئون التعليم لوضع صيغة مشتركة لمنهج المدارس الثانوية ·

موقف المعارضة من الكتاب الاخضر :

حينما اكدت وزيرة التربية والعلوم عزم الحكومة على المضى في « تحويل ما تبقى من المدارس العلمية الى مدارس شاملة ، ورغبتها في التدخل بشئون سلطات التعليم المحلية بوضع صيغة منهج محوري (أو أساسى) Core Curriculum ، خلافا لتقاليد البلاد الدستورية والتربوية جوبهت بمعارضة شديدة ، وزعمت المعارضة أن « الكتاب الاخضر » لم يقدم توصيات بناءة ·

انضمت معظم الصحف المحافظة الى صفوف المعارضة وذكرت ان التقرير وان لم يأت بشيء جديد ، ولكنه أتاح للرأي العام فرصة مناقشة شتى المسائل التربوية ، التي ظلت لعهد قريب من اختصاص المربين وحدهم (٢٤) · وقالت صحيفة أخرى : ان كثيرا من المدارس الشاملة ، مثلها مثل العديد من العمارات السكنية العالية حصيلة قسوة اجتماعية ضارية ، فهي مدارس واسعة تعصف في جنباتها الفوضى ، وأنها اتت بنتائج عكس ما أراد مؤسسوها · انها ألغت الطابع الشخصي للتعليم ، وجعلت مدارسنا اماكن تعوزها الفرحة والغبطة · يضاف الى هذا ان فكرة الشمول وان كانت قابلة لتفسيرات مختلفة، فقد ساندتها معتقدات سياسية حرفتها عن مسارها السليم لتمارس أسوأ انواع الاسراف ·

رابعا ـ نحو تأسيس مدارس شاملة في بعض الاقطار العربية

يعاني التعليم الثانوي في البلاد العربية ، ولا ريب ، من مشكلات جمة ، كانت ولا تزال موضوع اهتمام جميع المربين والمسئولين · ومن هذه المشكلات : فقدان التوازن بين التعليم الثانوي النظري والمهني ، وبقاء الصيغ القديمة من دون تجديد يذكر ، فاقبال الطلبة على الاقسام الادبية والعلمية لا يزال يتصاعد ويؤلف ظاهرة كبيرة ، والعزوف عن المدارس المهنية لا يزال قويا ويؤلف مشكلة خطيرة بالنسبة لمشاريع التنمية · وقد احدثت هاتان الظاهرتان نقصا كبيرا في الكفايات الفنية الماهرة التي تحتاجها هذه الاقطار ، وكانتا موضوع اهتمام المسئولين الخاص ، والبحث عن صيغة جديدة تكفل « تنويع » التعليم الثانوى وتحقيق المرونة والتكامل في سلم التعليم · فاتجهت الانظار كالعادة ، الى بعض الاقطار الغربية النامية بحثا عن هذه الصيغة ، فوقع الاختيار على « المدرسة الثانوية الشاملة » ، وأسهمت « المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » في تعزيز هذا الاتجاه حينما أوصت لجنة الاعداد عن خطة عامة (استراتيجية) للتربية في البلاد العربية (شكلت بقرار من المؤتمر الرابع لوزراء التربية) (٢٥) بضرورة « تنويع » التربية ، والخروج « من الصيغة التقليدية للمدرسة الثانوية النظرية ، ومن الفصل القاطع بينها وبين المدرسة الثانوية المهنية ، بالجمع بين الدراسات الفكرية والعلمية بصورة عامة ، وبطرح صيغ جديدة من المدرسة الثانوية ، كالمدرسة الثانوية الشاملة والمدرسة التقنية » · فالاولى تؤكد مبادىء الشمول والتكامل للطلاب والدراسات والتفاعل مع المجتمع ، والثانية تؤكد « الاتصال بمؤسسات الانتاج » ·

ومن هذا المنطلق جرت محاولات لتجديد التعليم الثانوى النظرى والمهني « وبدأت خلال السبعينيات تجربة المدرسة الثانوية الشاملة ··· فقرر العراق انشاء أربع مدارس من هذا النموذج · أما الاردن فقد بدأ التجربة منذ أعوام في

مدرستين ، وأعدت خطة لانشاء ثلاثة مدارس أخرى · وفي السعودية بدأت التجربة في مدرسة واحدة خلال (١٩٧٥ـ٧٦) ، وفي مصر جرت في العام الدراسي (١٩٧٤ـ٧٥) دراسات حول الموضوع شارك فيها مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية · وتجري مفاوضات حاليا مع البنك الدولي للاسهام في انشاء بعضها · وفي الكويت وضع في العام الدراسي (١٩٧٤ـ٧٥) مشروع لتطوير التعليم كان من أهم معالمه اعادة تنظيم التعليم الثانوي في مدرسة واحدة ، ويتم التنويع داخل هذه الوحدة (٢٦) ·

اعترف سلفا بانني لا أملك قدرا كافيا من المعلومات والدراسات عن هذه المحاولات ، تساعدني أو تؤهلني لتقديم عرض شامل لكل محاولة منها ، فكيف بتقويمها والحكم عليها ؟ وكل ما لدي من معلومات قليلة تتعلق بالمحاولات الجارية في العراق وفي المملكة العربية السعودية على أسس «تجريبية» وسأتناول هاتين التجربتين فقط ·

١ ـ تجربة المدرسة الشاملة في العراق :

شعرت وزارة التربية في العراق منذ عام ١٩٦٠ ان الحاجة اصبحت ماسة لاعادة تنظيم مرحلة الدراسة الثانوية ، بعد الاقبال المتزايد من الطلاب على الاقسام النظرية (العلمي والادبي) التي تعدهم للدراسات الجامعية ، والاعراض عن الدراسات المهنية والفنية ، وما قد يترتب على هذا الفصل بين انواع التعليم الثانوي وصلته بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، « واختلاف المواقف الاجتماعية حيالها ، واختلاف مكانتها والامكانات المتاحة لها ··· من ضعف صلتها بمطالب التنمية الاقتصادية في البلاد » ، فدعت الوزارة الى « احداث تغييرات في اهداف التعليم الثانوي » وتنظيماته ، ومناهجه وطرائقه ووسائله واساليب تقويمه ، واسفرت هذه الدعوة عن عقد حلقة دراسية عام ١٩٧٠ « لخلق صيغ جديدة تجمع بين الدراسات الاكاديمية والمهنية في مدرسة واحدة » (٢٧) ·

وفي سنة ١٩٧٠ قامت بعثة دولية مؤلفة من خبراء في منظمة اليونسكو والمصرف الدولي بزيارة العراق ، واقترحت في تقريرها تأسيس أربع « مدارس ثانوية شاملة » ، وادرج المشروع بين طلبات الحكومة العراقية المقدم الى المصرف الدولي لتمويل عدد من المشروعات التربوية، وتمت الاجراءات الشكلية عام ١٩٧٢، وصدر النظام الخاص بها ، وحدد أهدافها ومبادئها على اساس « الشمول » و « التكامل » و « التفاعل » ، وجعلها على مرحلتين : متوسطة وثانوية ·

وتتلخص اهداف المدرسة الشاملة ومبادئها بما يلي :

أولا ـ تمكين الناشئين الملتحقين بهـا ، ممن اكملوا الدراسة الابتدائية ، تطوير شخصياتهم في جوانبها الجسيمة والفكرية والخلقية والروحية كافة ، ومن تنمية معرفتهم بالثقافة العربية الاسلامية ، والعلوم وتطبيقاتها في الحياة ، ومن اكتساب المهارات والاتجاهات الفكرية والفنية والعلميـة المهدة للاعمال المهنيـة والانتاجية ، ولمواصلة الدراسات العالية ، وبما يتلاءم مع خصائص النمو فـي المراهقة ، ومع مطالب المجتمع ، لينشأوا مواطنين مؤمنين بالله ، مخلصين لامتهم ووطنهم ، متمسكين بالمبادىء الاشتراكية والديمقراطيـة ، مسهمـين فـي تقدم مجتمعهم ، وتحقيق التنمية الشاملة في البلاد ٠

ثانيا ـ تطبيق الاتجاهات والاساليب التربوية الحديثـة المناسبة لمرحلـة التعليم الثانوى ، وتمحيصها ، والتحقق من كفايتها وصلاحهـا ، بقصد تعميـم بعض منها ، أو كلها في المدارس الثانوية عامة ، مع مراعاة المبادىء الاساسية التالية عند التأسيس ، وهي : (١) **الشمول** ـ ومعناه ان تضم المدرسة طلابـا يحتلون مختلف القدرات والاستعدادات والمستويـات الاجتماعيـة والاقتصادية . وانواعا من النشاط التربوى ٠ (٢) **التكامل** ـ ومعناه التكامل بين أنواع النشاط التربوى وموضوعات الدراسة وميادين التدريب المختلفة ، والتكامل كذلك فـي تطوير شخصيات الطلاب ٠ (٣) **التفاعل** ـ ومعناه التأثر بخير ما في المجتمع من قيم وفضائل ومعتقدات ، والتأثير في المجتمع والسعي لابراز خصائصه ومقوماته الاصلية والسعي لاصلاحه وتجديده وتقدمه ، وتمكين الطلاب من المساهمة في الخدمات الاجتماعية وتنظيم النشاط التربوى لتحقيق هذا المبدأ ٠

يتضح من محتوى الاهـداف والمبادىء ان « المدرسة الثانويـة الشاملـة » المقترحة تتكون من مرحلتين : متوسطة وثانوية ، وانها فضلا عن ذلك تعد الطلاب الى الدراسات العالية ، وانها ستكون نموذجا لتجديد التعليم الثانوي في البـلاد العربية ٠ وحتى يومنا هذا لا تتوفر معلومات أخرى عن المشروع ، ولا احصاءات كافية عن المسارات التربوية المهنيـة والفنيـة والتدريبيـة المقترحـة فـي المنهج الدراسى الجديد ٠ وكل ما هو معروف عنها ان الابنيـة المقررة لهـذه « المدارس الشاملة » تحت الانشاء وربما اوشكت على الانتهاء ، وان الدراسة لم تبدأ بعد ، وان الاتجاه هو الابقاء على المدارس المهنية القائمة ، وتجنب دمج مدارس ثانوية بمدارس مهنية وفنية وتحويلها الى مدارس « شاملة » ٠

لو تأملنا في الاهـداف والمبادىء المطروحـة لقيـام « المدارس الشاملـة » لوجدناها سليمة ولا ريب ، فالهدفان يمكن ان ينطبقا على أية مدرسة متوسطة وثانوية ولخرجنا بنتيجة واحـدة وهـي أن المدرسة الشاملـة المقترحـة مدرسة

تجريبية او «نموذجية» ، أو أنها محاولة لاصلاح التعليم الثانوي ، فالمشروع يهدف الى « تطبيق الاتجاهات والاساليب التربوية الحديثة المناسبة لمرحلة التعليم الثانوي ، وتمحيصها ، والتحقق من كفايتها وصلاحها بقصد تعميم بعض منها او كلها في المدارس الثانوية عامة » · بينما جاءت المدارس « الشاملة » في معظم الاقطار الغربية لتلغي التركيب الثنائي للمدارس الثانوية النظرية والمهنية، وتعمل وفق منهج مشترك ، وفي مدرسة « موحدة » قائمة بذاتها تحقيقا لاغراض سياسية واجتماعية ، الى جانب الاغراض التربوية ·

يلاحظ ان المشروع لم يشر ا لىمستقبل المدارس الفنية والمهنية القائمة ، بعد قيام المدرسة الثانوية الشاملة ، واغلب الظن أنه يريد استمرارها وتوسيعها وتحسينها ، بدليل أن الحكومة العراقية ابرمت اتفاقات خاصة مع بعض الدول الصديقة منذ عهد قريب لتأسيس اكثر من عشرين مدرسة فنية ومهنية « تخصصية » Specialized ومعنى هذا أن السياسة التعليمية تتوخى الاحتفاظ بثلاثة انواع من المدارس الثانوية ذات طبيعة فنية : مدارس « شاملة » واخرى « فنية » وثالثة « فنية تخصصية » ·

لا أظن أن الوقت قد حان لتقييم المحاولة العراقية لمعرفة آفاق « المدرسة الشاملة » المقترحة ولكن يمكن القول سلفا ان المحاولة العراقية لا تتوخى تأسيس « مدرسة ثانوية » « تجريبية » او نموذجية ، وان مصطلح « الشمول » قد جاء في ضوء الظروف التي احاطت دراسة مشروع المدرسة الشاملة ، وربما على اساس من التقليد · وينبغي ان ينظر اليها في ضوء هذا الاعتبار الى أن يتسنى لنا مزيدا من المعلومات ·

ب ـ تجربة المدرسة الشاملة في المملكة العربية السعودية ـ عرض وتحليل:

في اوائل سنة ١٣٩٣هـ· (١٩٧٣م·) ، طرحت لاول مرة فكرة تأسيس مدرسة « شاملة » في المملكة وكانت موضوع اهتمام المسؤولين في وزارة المعارف فأعدت مديرية التعليم الثانوي مشروعا ليصبح نمطا جديدا من انماط التعليم الثانوي ، ومحاولة لمعالجة مشكلاته ، « خلال سنوات الخطة ··· ومع اقرار الخطة وبدء العمل على تنفيذها في ١٣٩٥/٧/١هـ تجاوز نقاش هذه الفكرة حدود المملكة ، فاشترك فيه عدد من المختصين في سوريا ولبنان ، وخاصة قسم التربية بالجامعة الامريكية ببيروت ··· » واتجهت اغلبية الاصوات « الى استعمال النمط الامريكي المعاصر في التعليم الشامل ··· » · وفي أوائل شهر رمضان عام ١٣٩٥هـ تولى عدد من المختصين في قسم الابحاث والمناهج والتعليم الثانوي بالوزارة رسم خطوط التنفيذ · وبدأ التنفيذ في مدرسة ثانوية محدثة بالرياض

سميت ثانوية اليرموك في ٦/١٠/١٣٩٥هـ ... » (٢٨) وكانت مبررات هذه الخطوة كما يلي :

١ ـ ان المدرسة لم تعد المصدر الاول للمعرفة العامة ، بعد أن أخذت تنافسها وتتغلب عليها وسائل الاعلام الحديثة من تلفزيون واذاعات ومطبوعات وتطور تكنولوجية التعليم ·

٢ ـ وان جهود الطلبة الدراسية وجهود المدرسة في تعليمهم اصبحت منصبة على مواد تحددها ظروف كل واحد من هؤلاء ·

٣ ـ وان الوقت قد حان لتخفيف العبء عن طالب المرحلة الثانوية في تجميع معلومات قد لا يحتاج اليها كثيرا في حاضره أو مستقبله ·

٤ ـ واعداده لمواصلة تخصصه اعدادا أكمل وأوسع مما هو معمول به الان·

٥ ـ اعداد من لا يرغب في مواصلة دراسة اعلى لمتطلبات الوظيفة او المهنة التي يختارها ·

٦ ـ توسيع نطاق التعليم الثانوي وضمان التنسيق بين مساراته المختلفة·

٧ ـ تيسير انتقال الطالب ، ضمن انواع التعليم الثانوي المختلفة ، والمزاوجة بين التعليم والعمل (٢٩) ·

تجري تجربة المدرسة الثانوية الشاملة في الوقت الحاضر (١٣٩٩/٩٨هـ) في أربع مدارس موزعة على مدن الرياض والدمام وجدة ومكة· ولو تصفحنا «دليل» المدرسة الشاملة لما وجدنا فيه اشارة كافية توضح الاهداف والمبادىء التي تقوم عليها ، سوى اشارة للاهداف العامة للتعليم الثانوي كما وردت في كتيب وزارة المعارف المعروف بـ « سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية»· كما لا توجد اشارة الى مبررات قيامها ، أو المشكلات التي تحاول معالجتها ، ولا لعلاقتها بغيرها من المدارس الثانوية والمهنية والفنية والمتوسطات « الحديثة » ولا لنظام الاختبارات والامتحانات التي تجريها ·

ولعل من أهم خصائصها في الوقت الحاضر « تفريع » الدراسة وتطبيق « نظام الساعات المعتمدة » ، (المعمول به في كليات جامعة الرياض) ومقدارها ١٥٠ ساعة ينهي بعدها الطالب مرحلة الدراسة الثانوية ، وان طلابها لا يؤدون الامتحان العام للدراسة الثانوية ، ويلتحقون بالجامعات على اساس تحصيلهم ونجاحهم المدرسي · والدراسة نظرية وعملية ، ومقررات الدراسة اجبارية عامة ، واجبارية خاصة ، واختيارية ، ونشاطات تضاف اليها متنوعة ، وقد دلت اول

دراسة لتقييم المدرسة الشاملة (اليرموك) « ان هذه التجربة تحمل في جميع جوانبها آمالا كبيرة لاصلاح عيوب التعليم الثانوي المألوف في بلادنا ، واتاحت المجال لابنائنا في الابداع ، كل في مجال اختصاصه » (٣٠) ٠

ولنا أن نتساءل بعد هذا العرض الموجز والنظري : ما هي المبررات التي أدت الى تأسيس «المدرسة الثانوية الشاملة في المملكة؟ هل جاءت لتعالج مشكلات تربوية واجتماعية شبيهة او قريبة من بعض المشكلات التي ظهرت في التجربة الانكليزية مثلا ، واقصد بها الغاء النظام الثلاثي في التعليم الثانوي الالزامي ، واختبارات الانتقاء ووضع خريجي المدارس الابتدائية بعد الحادية عشرة من العمر في مسارات تقودهم الى دراسات حديثة فنية وعامة حتى السادسة عشرة من العمر أو بعدها بقليل ، لتحقيق ديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ؟ أم هي « تجربة » لاعادة تنظيم التعليم النظري والمهني والفني على اسس تربوية واجتماعية جديدة ، وطبقا لمنهج شامل ومتنوع ، وفي مدرسة واحدة مستقلة ، تحقيقا لاغراض اجتماعية تربوية فقط ؟ ولماذا سميت « بالشاملة » مثلا، وهل «الشمول» يراد به هنا زيادة الفروع الادبية والاجتماعية والعلمية والثقافية ، أم يراد بالشمول ضم الدراسات النظرية والفنية في مدرسة واحدة « شاملة » ؟ أم هي تجربة من « نوع » آخر ، يراد بها تجديد المدرسة الثانوية القائمة وتنظيم الدراسة فيها على اسس وباساليب ادارية ووسائل حديثة، فعندئذ تكون تسميتها المناسبة « حديثة » وليست « شاملة » ؟

ان التمييز بين مدرسة « شاملة » واخرى غير شاملة يتطلب دراسة اهداف كل منها ومنهجها ويبدو من دراسة مقررات « منهج » المدرسة الشاملة باليرموك، انه لا يختلف كثيرا عن منهج الدراسة الثانوية العامة ، الا من حيث طابع « التفريغ » ، فالمقررات تضمها ثلاثة أقسام هي : (١) قسم الدين والعلاقات الاجتماعية (٢) وقسم اللغات والمواد الاجتماعية (٣) وقسم العلوم الطبيعية والرياضيات ٠ بينما نجد ان منهج المدرسة العامة يتكون عادة من مقررات أدبية وعلمية فقط ٠ ويبدو ان المشرفين على تجربة المدرسة الشاملة بالمملكة يخططون لادخال مزيد من التخصصات الادبية والاجتماعية ، كالتخصصات في ادارة الاعمال التجارية والعلوم التربوية والنفسية ٠ ويذهبون الى ان ما تم حتى الان يعد خطوة أولى لقيام المدرسة « الشاملة » ، وان الخطوة التالية ستحقق نموا أفقيا بحيث تلحق بها أقسام مهنية وفنية جديدة ، ونموا عموديا بحيث تلحق بها مرحلة متوسطة أو متوسطة حديثة ٠ ويومئذ ستكون التجربة السعودية ثانوية « شاملة » حقا ٠ فلو حدث ذلك ، بعضا او كلا ، فستواجه التجربة السعودية مشكلات لا حصر لها ، شبيهة بمشكلات التضخم والاتساع التي واجهتها المدرسة

الشاملة في الاقطار الصناعية ، ولكن بدرجات واشكال متفاوتة · وبعبارة اخرى، ستكون ادازتها أصعب ، واعداد طلابها أكبر وكفايتها التعليمية أقل ، والعلاقات الانسانية بين الطلاب وعلاقات الاساتذة بالطلاب أضعف ، وستوجه اليها انتقادات كثيرة ، وتثير تساؤلات عديدة ، لعل في مقدمتها البحث عن أفضل السبل في اعداد وتوفير الكفايات الفنية الوسطى · أيكون في مدرسة شاملة متعددة الاغراض او في مدارس تخصصية ذات منهج واحد وهدف واحد وذات صور متنوعة ؟·

ان كل جهد مدروس ومخلص هدفه تجديد التعليم الثانوي ، واطلاق حرية الاختيار والتجريب والاستقلال في التطبيق يلقى ترحيبا ولا شك في أواسط المربين والمسئولين · ان « تجربة اليرموك الشاملة » لا تزال في اول الطريق، وهو طريق حافل بالعقبات والمشكلات ، وبالتساؤلات وربما بالانجازات ايضا· ويكفينا في الوقت الحاضر أن نقول أنها « تجَربة » رائدة وقد تتطور كثيرا في السنوات القادمة لانها أقرت نظام الساعات المعتمدة ، وتحررت من تقاليد المدرسة القديمة ، ومن أساليب تقويم الطلاب ، ولكن اسم « المدرسة الشاملة لا ينطبق عليها » كل الانطباق ·

خاتمـــة

الى اين نحن متجهون ؟

يتزايد الاحساس في معظم اقطار العالم بضرورة اجراء اصلاحات اساسية في التعليم الثانوي ، من حيث هيكله العام ومناهجه واهدافه وطرائق التدريس فيه · وتشترك في هذا الاحساس الاقطار النامية developed والمتنامية Developing ، وتجري تجارب كثيرة وجادة بحثا عن « نمط » سليم لمدرسة « شاملة » جديدة ، يحقق حاجات الشباب والمجتمع الواقعة والمتوقعة ·

وحيث أن كل تجربة ، أو كل اصلاح أو تحسين ، لا بد وان يخدم مجتمعا خاصا ، تحقيقا لاغراض خاصة، فان كل تقليد أو اقتباس، كلا او بعضا ، لا تكتب له اسباب النجاح ما لم تتوفر له معظم الظروف والامكانات التي احاطت بالتجربة وهي في موطنها الاصلي · ولما كان تحقيق هذا الشرط صعبا ، وربما مستحيلا ، فان عمليات التقليد تصبح في العادة مسخا ، ولا سيما في شئون التربية والتعليم · وهذا ما ينبغي تجنبه في محاولاتنا «لتحديث» التعليم الثانوي بانواعه كافة · وشيء آخر لا بد من الاشارة اليه ، وهو أن هذا القول لا ينفي بأي حال

من الاحوال الاطلاع والافادة من تجارب «الغير» بل هو عمل ضروري لتوفير أسباب النجاح وتجنب اسباب الفشل ٠

في الاقطار العربيـة يتزايد الاحساس العـام كذلك بضرورة « تحديـث » التعليم الثـانوي ، كما يتزايد الحذر ٠ فالمدرسة الثانوية الشاملة « لا يسهـل اقحامها على نظمنا التعليمية بوضعها الراهن » ، كما يقول أحـد المربين ، وقـد تواجه بعض المقاومة ٠ فنحن لكي نجرب تطبيق هذه المدرسة ينبغـي ان نفتـح ابوابها لكل الذين انهوا المرحلة الابتدائية ، سواء نجحوا في الامتحانات النهائية ام لم ينجحوا ، بل علينا فوق ذلك ان نعيد النظر في تنظيم المرحلـة الابتدائيـة نفسها منظاهرة الترسيب واعادة سنيالدراسة٠٠٠ وما دام معظم الطلاب ينفرون « من جميع اشكال التعليم الثانوي المسدود ٠٠٠ » فان الباس هذا التعليم ثوبا ليس له ٠٠٠ قد لا يكون العلاج الصحيح ٠ وهي مشكلة تواجهها معظم الاقطار المتنامية وعلاجها لا يتم باقتباس انماط غير مدروسة تماما ٠٠٠ وينبغي ان نكون حذرين من محترفي الاصلاح الذين يظهرون في كل مناسبة ، ويتطوعون لبحث كل مشكلة تربوية ٠ فالعالم العربي ذو حظ وافر من هؤلاء الذين يتولون الافتاء في ميادين كثيرة ، ولكنهم لا يعرفون الكثير في ميدان واحد » (٣١) ٠

ان قسوة هذا التعليق ومرارته قد تدعونا الى ان نتساءل : الى اين نحن متجهون ؟

أغلب الظن ان المدرسة الشاملة لن تستمر طويلا في الاقطار التـي شاهدت ولادتها ٠ فقد استنفذت معظم اغراضها التربوية والاجتماعية ، ولعلها ستتطور خلال الفترة المتبقية من القرن العشرين الى نمط آخر من المدارس الثانوية ، يقدم قدرا متوازيا من المعرفة الانسانية والعلمية والفنية ، ومستوى اعلى مما تقدمه مدارس اليوم ٠ وتقوم الى جوارها مدارس تخصصية مهنية اكثر تقدما وقدرة على تلبية حاجات العصر المتبدلة والمعقدة ٠

وفي الاقطار العربية سيكون الاهتمام بالمدارس المهنية والفنية «المتخصصة» واضحا على أساس التنوع والتعدد ، وفي كبريات المدن ، وبحجم اصغر ، ومعامل وساحات اكبر ، تلبية لحاجات الزراعـة والصناعـة والهندسة والطـب وسائر الخدمات الاخرى ، وستقدم تخصصات جديدة في التقنية وسائر العلوم التطبيقية الحديثة التي يحتاجها مجتمعنا العربي ، وسيكون اقبال الشباب عليها اعظم ، ومستوياتها ارفع ، وفرص النجاح في ميدان الانتـاج والعمـل أوفر ٠ وستظل أبواب التعليم الجامعي مفتوحة امـام المتفوقيـن ، لمزيد مـن التأهيـل ، ومـن التخصص ، وستكون شروط الالتحاق بالجامعات واحدة ، لا فرق بين من انهى دراسة الثانوية الجديدة ، وبين من انهى دراسته المهنية ٠

SUMMARY

In some Arab countries attempts are being made to reorganize secondary education on the basis of comprehensive system. This paper is an attempt to explain the social, political and economic factors which influenced the establishment of comprehensive schools in the U.S.A. and England.

Special reference is made also to the grammar and secondary shcools in England and Wales and the "Great Debate" between the Labour Party and the Conservative Party which might influence the trends in secondary education.

This paper has been written before the last election which brought the Conservative Party to power.

المراجع الأجنبية

- Chetwynd, N.R. Comprehensive Schools (Routtledge, 1960).
- Douglass, Harl, Modern Administration of Secondary Schools, New Year, 1964.
- Education in Schools, A Consultative Document, H.M.S.O., London, 1977.
- The Guardian
  27 July, 1976
  The Sunday Times:
  25, Sept., 1977 (What Schools Next?).
- Hughes, A.G. Education and the Democratic Ideals, Longmans, 1951.
- Kandel, L.L. The New Era in Education, Comparative, Study (Harrap, 1955).
- King, Edmund, Other Schools and Ours.
- Ministry of Education (Board of Education);
  - Secondary Education, Spens Report, H.M.S.O., 1959.
  - Growther Report, H.M.S.O., 1959.
  - Half our future, Newsom Report, H.M.S.O. 1963.
- Morrish, Ivor, Education Since, 1800.
  (George Allen and Unwin, London, 1970).
- Simon, Brian, The Common Secondary School, Lawrance and Wishart, London, 1955.
- Tanner, Daniel, Secondary Education, Perspective and Prospects.
- The Times:
  27 July, 1976
  28 July, 1976.
  22 August, 1977 (Green Paper on A Great Debate).
- Pedley, Robin, Comprehensive Schools, (Penguin, 1966).

مراجع عربية

- د٠ **محمد منير مرسي** : الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة ، منشورات عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٤م ٠

- **نبيل أحمد عامر صبيح** : التعليم الثانوي في البلاد العربية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١م ٠

- د٠ **عبد العزيز البسام** : المدرسة الثانوية الشاملة (المشروع التجريبي في العراق ، أسسه النظرية واسلوب تنفيذه ، نموذج لتجديد التعليم الثانوي في البلاد العربية) ، وزارة التربية بالجمهورية العراقية ، المديرية العامة للتخطيط التربوى ، العدد ٨١ لسنة ١٩٧٥م ، بغداد ٠

- **وزارة المعارف في المملكة العربية السعودية** :

  أ ـ منهج المدرسة الثانوية الشاملة ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) ٠

  ب ـ دليل المدرسة الثانوية الشاملة سنة ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) ٠

- **وزارة التربية والتعليم في المملكة الاردنية الهاشمية** : مجلة رسالة المعلم العنة ١٦ ، العدد الاول ، كانون الثاني ـ آذار سنة ١٩٧٣م ٠

- **مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية** : مجلة التربية الجديدة ـ العدد العاشر ، كانون الاول سنة ١٩٧٦م ، السنة الرابعة بيروت ٠

- **هيوز وهيوز ـ التعلم والتعليم ، تعريب حسن الدجيلي** : مطبوعات جامعة الرياض (رقم ١٤) ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م ، المطابع الاهلية للاوفست ـ الرياض ٠

- تقيم المدرسة الثانوية الشاملة (اليرموك بالرياض) للعام الدراسي ٩٥/١٣٩٦هـ اعداد لجنة المدرسة الشاملة (الدكتور سعيد عطيه ابو عالى والدكتور طه سبع) (جامعة الملك عبد العزيز ـ كلية التربية) ـ ١٥ رجب ١٣٩٦هـ ـ ١٢ يوليو (تموز) ١٩٧٦م ٠

- د٠ **احمد حسن عبيد** : فلسفة النظام التعليمي وبنية السياسة التربوية ـ دراسة مقارنة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦م ٠

(١) Tanner, Daniel, Secondary Education, P. 36.

* كان النظام الثلاثي الذي جاءت « المدرسة الثانوية الشاملة » لتحل محله يتالف عادة من ثلاثة انواع من المدارس الثانوية : مدرسة ثانوية اكاديمية (علمية نظرية) Grammar ومدرسة «حديثة» Modern ، واخرى « فنية » Technical

(٢) في سنة ١٩١٧ ، وهو العام الذي بدات فيه الحكومة الاتحادية بتقديم مساعدات الى التعليم المهني ، دعا عدد من المربين الى قيام مدارس مهنية تخصصية على غرار المدارس الاوروبية ولكن هذه الدعوة لاقت معارضة لدى معظم المربين ، زاعمين انها ستؤدي الى « ثنائية » في التعليم الثانوي ، تعليم خاص لفئة معينة من الطلاب وتعليم اكاديمي خاص لفئة اخرى ذات مستوى اجتماعي معين ·

(٣) Tannet, Daniel, Secondary Education, p. 50.

(٤) King, Edmund, J., Other Schools and Ours, p. 96.

Kandel, I.L., The New Era in Education, A Comparative Study.

(٦) أشار الى ذلك تقرير رئيس الجمهورية عن القوى العاملة الذي اعدته وزارة العمل الاتحادية عام ١٩٧١م ·

(٧) Douglass, Harl, Modern Administration of Secondary Schools, p. 601.

(٨) Tannet, Daniel, Secondary Education, pp. 426–7.

يبدو من الاحصاءات الواردة في هذا الكتاب ان معظم المدارس الثانوية في مدينة نيويورك مثلا كانت حتى سنة ١٩٥٠ مدارس مهنية متخصصة ومدارس ثانوية علمية · الا ان معظم المدارس بعد هذا كانت مدارس شاملة الا عددا قليلا منها ·

وضمت هذه الدراسة قبل عودة حزب المحافظين الى الحكم ·

(٩) صدر هذا التقرير سنة ١٩٣٩ ، وسمي بتقرير سبنس The Spens Report وتالفت اللجنة من ٣٢ عضوا ، واستغرقت اعمالها خمس سنوات ، وضمت مربوك وعلماء معروفون منهم : R.F. Young ، وكاندل Kandel ، وبيرت Burt وهملي H.R. Hamley

(١٠) في عام ١٩٦٦ دلت الاحصاءات على ان معدل عدد الطلبة في المدرسة الشاملة كان اكثر من ٩٠٠ طالب ، وان العدد في كثير منها قد تجاوز الف طالب ، وارتفع في بعضها الى اكثر من الفي طالب ، راجع كتاب : Jover, Morrish, Education Since, 1800 p. 56.

(١١) في سنة ١٩٤٤ صدر تقرير بتلر The Butler Report. الذي أقر رفع سن التعليم الالزامي الى الخامسة عشرة ، ولكنه لم ينفذ الا في سنة ١٩٤٧ ·

(١٢) عقد حزب العمال في عام ١٩٥٠ مؤتمره السنوي واصدر قرارا طالب فيه حكومة العمال بتنفيذ سياسة الحزب حول تاسيس المدرسة الشاملة ، واصدر الحزب نشرة تربوية عنوانها « سياستنا نحو التعليم الثانوي » ، شارحا فيها خصائص المدارس الشاملة ورسالتها التربوية في مجتمع ديمقراطي ·

في سنة ١٩٥٧ بلغ عدد المدارس الشاملة ٦١ مدرسة في انكلترة وحدها ، ضمت ١٥٠٢٦ وطالبة · وفي سنة ١٩٦٥ ارتفع عددها الى ٢٨٩ مدرسة في انكلترة وويلز ، منها ثمانون مدرسة في منطقة لندن وحدها ·

(١٣) سمي هـذا التقرير باسم غيوفري غروثر رئيس المجلس الاستشاري المركزي للتربية Central Advisory Council for Education. · ويتالف التقرير الذي أعد سنة ١٩٥٩ من خمسة أقسام : القسم الاول وعنوانه « التربية في عالم متغير » ، والقسم الثاني وعنوانه « نشأة المدرسة الثانوية الحديثة » ، والقسم الثالث وعنوانه « التعليم الثانوي للطلاب كافة » ، ويتناول القسمان الرابع والخامس أمور أخرى ·

(١٤) احمد حسن عبيد ، فلسفة النظام التعليمي وبنية السياسة التربوية (دراسة مقارنة) صفحة ٢١٦ ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٦ ·

(١٥) King, Edmund, Other Schools and Ours, p. 206.

(١٦) احمد حسن عبيد : فلسفة النظام التعليمي وبنية السياسة التربوية ، صفحة : ٤١٧ـ٢١٨ ·

(١٧) وللوقوف على الانماط المختلفة التي درجت عليها تنظمات المدرسة الثانوية الشاملة في انكلترة وويلز راجع : محمد منير مرسى ـ الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة (صفحات ١٨٩ ـ ١٩٧) عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٤ ·

(١٨) للاطلاع على المناقشات المثيرة التي دارت حول المدرسة الشاملة راجع الكتب التالية :

- Education and Democratic Ideals, A.G. Hughes pp. 110–113, Longans, 1951.

- The Common Secondary School, Brain Simon, 1955.

- Comprehensive Schools Today, Interim Survey, Robin Pedley.

(١٩) مجلة رسالة المعلم (السنة ١٦ ، العدد الاول ، كانون الثاني ـ آذار سنة ١٩٧٣ صفحة ٣١. وزارة التربية والتعليم بالمملكة الاردنية الهاشمية) ·

(٢٠) King, Edmund, Other Schools and Ours, p. 206.

(٢١) مقال جريدة الصنداي تايمز الاسبوعية في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٧ بعنوان « هل بمقدورهم التعايش مع المدارس الشاملة ؟ » ·

(٢٢) The Times, 27, and 28 July, 1976.
جلسة مجلس اللوردات المنعقدة بتاريخ ٢ آب (اغسطس) سنة ١٩٧٦م·

(٢٣) The Times, 27, and 28 July, 1976.

(٢٤) Education in Schools A Consultative Document, p. 1., H.M.S.C., London, July, 1977.
تضمن الكتاب الاخضر ٤٧ توصية ، تناولت اصلاح المناهج ، وعلاقة السلطات المحلية بالآباء والمعلمين وبالامتحانات ، وتوحيد مناهج البنين والبنات · ويقع الكتاب في ٥٤ صفحة ، ويضم ثلاثة ملاحق تناولت عدد التلاميذ والمعلمين ونسبة عدد المعلمين الى التلاميذ · وقد وضعته

لجنة استشارية في وزارة التربية والعلوم ، ورفع الى البرلمان من قبل وزير التربية والعلوم ، جون مورس Goln Morris وزير الدولة لشؤون ويلز ·

(٢٥) الكتاب الاخضر ، صفحة ٩ ·

(٢٦) The Times, Green paper on a Great Debate, Aug. 21 and 22, 1977.

(٢٧) عقد المؤتمر الرابع بمدينة صنعاء في كانون اول (ديسمبر) سنة ١٩٧٢ ووضعت اللجنة تقريرا بعنوان « استراتيجية لتطوير التربية والتعليم في البلاد العربية » يتكون من قسمين : التقرير المطول ، صدر في شهر تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ ، والتقرير المجمل ، صدر في شهر تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٧ · راجع صفحة ٩٤ من التقرير المجمل ·

(٢٨) التربية الجديدة (عدد خاص) العدد العاشر ، كانون اول (ديسمبر ١٩٧٦) السنة الرابعة ـ مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية صفحة ٥٧ · ومما تجدر الاشارة اليه ان التجربة الاردنية تجري في مدرستين احداهما للبنين والاخرى للبنات ، وعلى اساس جعل السنتين الاخيرتين من المدرسة الثانوية بنوعيها العلمي والادبي تقدمان مقررات مهنية مختلفة ، شريطة ان تحتفظ المدرستان بطابعهما الاكاديمي (العلمي) ·

(٢٩) وزارة التربية (الجمهورية العراقية) ، المديرية العامة للتخطيط التربوى ، المدرسة الثانوية الشاملة ـ المشروع التجريبي في العراق ، اسس النظرية واساليب تنفيذه ، نموذج لتجديد التعليم الثانوي في البلاد العربية ـ اعداد الدكتور عبد العزيز البسام (المستشار الفني بوزارة التربية ورئيس لجنة المدرسة الثانوية الشاملة ، العدد ٨١ ، سنة ١٩٧٥ ، يقع المشروع في ٩٥ صفحة) ·

(٣٠) تقيم المدرسة الثانوية الشاملة (اليرموك) بالرياض للعام الدراسى ١٣٩٦/٩٥هـ الموافق ١٩٧٦/٧٥م· ـ اعداد لجنة المدرسة الثانوية الشاملة ، صفحة ١٠ ، (في ١٥ رجب ١٣٩٦هـ ـ ١٢ يوليو ١٩٧٦) كان عدد الطلبة يومذاك ٢٤٨ طالبا وعدد اخر من الاداريين · وفي ختام العام الدراسى الاول وجهت وزارة المعارف الدعوة الى جامعة الملك عبد العزيز ممثلة بكلية التربية ق لتقييم المدرسة الشاملة بالرياض · وتالفت لجنة لهذا الغرض من الدكتور سعد عطية ابو عالى والدكتور طه سبع ، على اساس ان المشروع « تجربة جديدة في ميدان التعليم الثانوي » ·

(٣١) وزارة المعارف (المملكة العربية السعودية) دليل المدرسة الثانوية الشاملة صفحة ٢ سنة ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م ، الرياض ·

(٣٢) لجنة تقييم المدرسة الثانوية الشاملة بالرياض (اليرموك) ، صفحة ٣٨ ·

(٣٣) للوقوف على وجهات نظر اخرى راجع : احمد حسن عبيد ـ فلسفة النظام التربوي وبنية السياسة التعليمية ، صفحة ٢٢١ ـ ٢٢٤ ·